أزمة الحكم والمعارضة في العراق

ان الوجه المقابل لدعاة التحالف مع امريكا-وأي نظام آخر- ما دام معاد لصدام، هو موقف اولئك القائلين : نحن مع صدام ما دام يقف ضد امريكا. ان هذا الموقف لا يقل ضررا وتفريطا بالمصالح الوطنية والديمقراطية للشعب العراقي عن الموقف المضاد له تماما.

ان التلويح بالعداء الى امريكا كتبرير للقبول بالحكم الدكتاتوري هو امر فيه الكثير من التبسيط واللعب على مشاعر الناس، فصدام لم يكن معاد لامريكا خلال الحرب العراقية - الايرانية، كما ان تصريحاته الكثيرة بما في ذلك حديثه مع سفيرة واشنطن قبيل احتلال الكويت فيها تأكيد صريح على رغبة النظام العراقي في ان تكون له علاقة ايجابية مع واشنطن. كما يجب ان نميز بين رفضنا وصاية وهيمنة امريكا على العراق وشعبنا، وبين ضرورة اقامة علاقات متوازنة تعتمد المصالح المشتركة بين البلدين. فابتدأ يمتلك العراق ومنطقة الخليج ما يزيد عن 60% من الاحتياطي النفطي العالمي الثابت، وليس من المعقول ان يسمح العالم وبالذات الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة لدول المنطقة النفطية بالتصرف بما يؤثر على اقتصادها. وفي الوقت الذي لابد لشعوب المنطقة من بيع نفطها، فاننا كذلك بحاجة لتكنلوجيا الغرب وقدراته العلمية والصناعية. فمن من منطلق المصالح المتبادلة يمكن ان تكون هناك علاقة متوازنة بين الطرفين دون تعريض استقلال المنطقة للخطر و اكتساب انظمة المنطقة للشرعية الشعبية عبر مؤسسات ديمقراطية، سيكون عامل قوة في عدم التفريط بالمصالح الوطنية.

لقد كان على نظام البعث بقيادة صدام حسين ان يتحمل مسؤوليته كاملة، بدل الهرب من مراجعة النفس والحديث عن الحرب الكارثية كونها مجرد حدث عابر. وبان القيادة العراقية خرجت من الحرب منتصرة لمجرد ان النظام لا يزال قائماً.

ان جرأة النظام في تحمل مسؤولية الفشل في حماية الوطن كان يمكن لها ان تساعد على التخفيف من الماسي التي يعيشها شعب العراق اليوم. والخطوة الاولى في هذا الصدد هي في تخلي رأس النظام عن الحكم وترك الامر للشعب لاختيار بديل لا يتحمل وزر الهزيمة، وبالتالي لا يحول الانتصار العسكري لامريكا الى انتصار سياسي. . . .

بدون شك استغلت امريكا وحلفاوها بقاء صدام حسين على سدة الحكم لابقاء، بل زيادة اجراءات العزلة العربية والاقليمية والعالمية المفروضة على العراق، وبالتالي استمرت امريكا بفرض المزيد من العقوبات والتعويضات على الشعب العراقي، واليوم نجد ان معاناة الشعب العراقي في نقص الغذاء والدواء والغلاء الفاحش هي نتيجة استغلال امريكا لهذه الحالة. فالى متى يتحمل الشعب العراقي الجوع والمرض دون ان يبادر النظام في العراق باتخاذ ما يلزم لانقاذ هذا الشعب. . .

لقد كان بمقدور امريكا ومجلس الامن استصدار قرار يطالب بأجراء انتخابات حرة تحت اشراف دولي في العراق كشرط لانهاء العقوبات، خاصة وان هناك الكثير من السوابق في هذا الشأن، واذكر علي سبيل المثال نيكاراغوا، وكمبوديا، كوسيلة للخروج من الازمة. ولكن وللاسف فان الولايات المتحدة غير معنية باقامة المؤسسات الديمقراطية في العراق او المنطقة عموما، بل تجد في هذه المؤسسات ضرراً على مصالحها التي يضمنها حكام وانظمة غير ديمقراطية وتفتقر للشرعية السياسية.

ان ممارسة الديمقراطية هي سلاح ماض بيد العراق في حال تطبيقها، فالى جانب استعادت الشرعية التي ستعيد للعراق دوره العربي والعالمي، ستودي الي خلق حالة تفاؤل عربي خاصة بعد الشعور بالمرارة جراء كل الخسائر الجسيمة التي لحقت بالعراق والعرب عموما اذ نجد العراق والكويت وكافة انظمة المنطقة تعود الى نقطة الصفر مجددا، وكأن الحرب لم تحصل، بمعنى ان ذات الاسر والانظمة الدكتاتورية مستمرة دون اي تغيير لصالح الحرية والديمقراطية في وقت شملت رياح التغيير والديمقراطية معظم العالم. توقعنا ان يقدم النظام على خطوات ايجابية تكفل هذا التغيير الديمقراطي الذي يمكن ان يصبح اساساً لمصالحة وطنية شاملة، وفعلاً فقد رحب الكثيرون بالمفاوضات الكردية - الحكومية وانتظر العراقيون اشهر، والى اليوم وهم مشدودين بانتظار سماع خبر التوصل الى صيغة ديمقراطية تسمح لان تكون اساسا للمصالحة الوطنية. ولكن ومع الاسف دخلت المفاوضات لجة حوار الطرشان، كما ان تفاصيلها بقيت سرية دون ان يسمح للراي العام العراقي الاطلاع او المشاركة فيها.

وكان على الحكومة ان تبادر الى فتح الباب الى المعارضة العراقية غير الكردية للدخول في حوار مشابه، لكي لا يبدو وكان الحكم يريد شق المعارضة من خلال تسويات جانبية اعتمادا على سياسية فرق تسد. . .

وأخيرا صدر بتاريخ 1 أيلول 1991 قانون الاحزاب السياسية الذي كان من جملة الموضوعات التي دار بشأنها التفاوض مع الجبهة الكردستانية، ويبدو من تعليقات المختصين ان تعديلات ادخلت عليه استجابة للمفاوض الكردي. ولكن ومع الاسف نجد ان هذا القانون على الرغم من كونه متقدما على ما سبق من تشريعات خلال العشرين سنة الماضية، الا انه يبقى بعيداً عن تحقيق الصيغة الديمقراطية المطلوبة لضمان حرية المعتقد والتنظيم الحزبي السياسي. ولست هنا في صدد مناقشة القانون، ولكن اكتفي بذكر بعض الملاحظات التي تنتقص من ديمقراطية القانون. واذكر مايلي:

1- تشترط المادة الثالثة على الحزب السياسي " ان يقدر ويعتز بتراث العراق وتاريخه المجيد والمنجزات التي حققها النضال الوطني وبخاصة ثورتي 14 تموز 1958، 17 - 30 تموز 1968 العظيمة "، ان في هذا تجاوز على حرية المعتقد السياسي بالنسبة للكثيرين الذين يعتقدون بان ثورة 14 تموز فيها الكثير من العيوب والاخطاء وان التطور التدريجي من غير اللجوء للانقلاب العسكري كان سيحقق للعراق الاستقرار والتطور المنشودين. كما ان البعض

برفض ويدين كافة المحاولات الانقلابية واستخدام الجيش للوصول للسلطة، بما في ذلك انقلاب او كما يسميها القانون ثورة 17 - 30 تموز. وليس هذا من منطلق الرفض للبعث او فكره وانما انطلاقا من رفض استخدام العنف او الجيش في تغير نظام الحكم.

2- تشترط الفقرة 4 من المادة 10 ان تكون بغداد مقر الحزب. . . انها تنطوي على قيد غير مبرر، خاصة اذا ما اعتمد الحكم الذاتي لكردستان العراق، او سار العراق باتجاه اللامركزية الادارية. الا اذا كان المراد أبقاء قيادات الاحزاب تحت رقابة الحاكم المباشرة في بغداد.

3- تشترط المادة 17 ان " تكون نشاطات الحزب الخارجية وعلاقته بالاحزاب والمنظمات السياسية في الخارج من خلال لجنة العلاقات العربية والدولية في المجلس الوطني " . . . . يبقى النص غير ديمقراطي، خاصة بالنسبة لاحزاب غير ممثلة (او ذات تمثيل محدود) بالمجلس الوطني فانها ستجد اعمالها تقرر من قبل جهات حزبية مختلفة او منافسة لها. . . .

4- ان المادة 19 تحظر العمل السياسي في الجيش لكافة الاحزاب بأستثناء حزب البعث وذلك " لدوره التاريخي في تفجير وقيادة ثورة 17 - 30 تموز العظيمة ومسيرتها الظافرة ومنجزاتها الكبيرة". اعتقد ان ابعاد الجيش عن السياسية شرط ضروري لاي نظام ديمقراطي ولكن حصر العمل السياسي في الجيش لحزب واحد دون سواه هو عين الانفراد الذي هو نقيض للديمقراطية والمساواة السياسية. . . خاصة وان مفهوم الديمقراطية السياسية ينطوي على مبدأ تداول السلطة بالطرق السلمية والبرلمانية وهذا يعني ان هناك احتمال حقيقي ان يخسى حزب البعث عن السلطة بواسطة الانتخاب، وعليه بقاء احتكار العمل في الجيش للبعث يعني عمليا وضع العملية الديمقراطية تحت رحمة الحزب المسيطر على الجيش وهذا يناقض جميع المفاهيم الحديثة للديمقراطية. . . .

ان هذه جملة ملاحظات كان من الافضل ان يشارك الجميع بدراستها ومناقشتها ولا يقتصر بحثها من قبل البعث والاكراد مثلاً. .

من منطلق الحرص على الوطن وليس التعجيز السياسي اقول بالرغم من بيانات وتصريحات المسؤولين وبعض الاجراءات الايجابية للنظام، الا ان لا تزال هناك هوة كبيرة بين النظام من جهة و المواطنين والمعارضة الوطنية الولاء من جهة اخرى.

لاتزال الصحافة العراقية حكر على السلطة، وان الصحف اليومية، موزعة بين جريدة للحزب الحاكم واخرى للدولة وثالثة تنطق باسم وزارة الدفاع، وصدرت جريدة جديدة بعد الحرب يرئيس تحريرها ابن رئيس الجمهورية، اما جريدة العراق التي يرأس تحريرها اكراد، فهي نسخة مكررة لصحف الدولة ولا تعبر عن اراء الاحزاب الكردية.

اعلنت السلطة عبر وسائلها الاعلامية عن قناعتها ورغبتها بالتوجه نحو التعددية، وبالتالي انهاء سيطرة الحزب الواحد، ولكن في الواقع لم تتخذ بعد الاجراءات الفعلية لفصل هيمنة حزب البعث عن الدولة، فما زالت كافة ادارات الدولة لا تسلم الا للعناصر البعثية اعتمادا على مبدأ الولاء اولا، وما بعض الاجراءات التي اتخذت بتعين مدير عام للتلفزيون غير بعثي او فتح كلية التربية للطلاب غير البعثين الا رتوش لا تقنع الشعب فعلا بقرار السلطة فصل الدولة عن الحزب. وخير مثال ان كافة وزراء الدولة هم من البعثين، كما ان مجلس قيادة الثورة اصبح تلقائيا يضم كافة اعضاء القيادة القطرية للحزب، وهؤلاء بدورهم تقاسموا الحقائب الوزارية. وجاء في خطاب رئيس الجمهورية بتاريخ 17 آيلول 1991 بان الديمقراطية التي يريدها للعراق هي ليست بديمقراطية اوربا الغربية!! الامر الذي يعني عمليا عدم الاستعداد لاعتماد مبادىء الديمقراطية التي باتت عالمية، ليست غربية او شرقية، المتمثلة بحكم المؤسسات في اطار فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومحاسبة السلطة التنفيذية ، الامر الذي لا يتحقق الا بتعدد الاحزاب وحرية العمل السياسي والصحافة والقبول بتداول السلطة سلميا، واعتماد التمثيل البرلماني الحر القائم على المساواة كوسلية للرقابة واطلاق الحريات وضمان حقوق الانسان كما نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام 1948 خاصة وان العراق احد الموقعين علية. ان هذه الأمور من صلب الممارسة الديمقراطية واي انتقاص منها وتحت اي ذريعة كانت هو تبرير غير مشروع ودعوة لاستمرار الانفراد والدكتاتورية. . .

كما ان ادانة سلوك التبعية والارتزاق لبعض العناصر والفصائل المعارضة لا يعني غياب المعارضة الحقيقية والفعلية للحكم الدكتاتوري.

وان خطئة لجؤ بعض المعارضين الى الارتزاق والاعتماد على قوى خارجية تقع مسؤوليتها الى حد ما على النظام الذي حرم البلد من قيام معارضة وطنية الولاء بسبب الاضطهاد والتنكيل بالفئات المعارضة واضطرارها الاعتماد على الاجنبي، فمن الناحية العملية ساعد النظام العراقي، عن قصد او غير قصد، على نمو ظاهرة الارتزاق السياسي للمعارضة.

واليوم بعد الهزيمة العسكرية، ادى فشل النظام في مد جسور الثقة بين الحكم والمعارضة الوطنية الولاء من خلال ممارسات ديمقراطية ... ان اصبح المجال مفتوحا للعناصر والاحزاب المرتزقة لتصدر العمل السياسي المعارض. و لا يحق لنا ان نلوم المواطن العادي، بعد ان وصل الى حالة من اليأس والقنوط، ان يرضى باي قوة تنهي حالة الجوع والمعاناة التي يعيشها حتى ولو كانت وصاية اجنبية. ان وصول شعبنا الى هذه الحالة النفسية هو الانتصار بعينه للقوى التي لا تريد عراقا ديمقراطيا مستقلا وحراً. وهكذا يخدم النظام بوعي او عدم ادراك ارادة اعداء العراق.

ان المطلب الوطني الواضح والصريح يتلخص بالمقولة التالية :

لا للدكتاتورية والحزب الواحد. . . ولا للهيمنة والوصاية الاجنبية. . . نعم للانتخابات الحرة في ظل نظام برلماني تعددي حر و مستقل الارادة وعراق ذات سيادة.

(الملف العراقي، العدد 1 - كانون الاول 1991)

❋ ❋ ❋